الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر

ورقة مقدمة من

د/ محسن الخضيرى

تمثل ظاهرة النمور الاقتصادية، إحدى الظواهر المصاحبة لختاميات القرن العشرين، وأحد معالم التوجه نحو القرن الواحد والعشرين، وهى ظاهرة لفتت انظار المتخصصين على حد سواء إلى الدرجة التى أطلق معها تعبيرات اصطلاحية شديدة القسوة وقوية المضمون من بينها «عصر التحولات الجذرية»، «عصر اللا ممكن»، «عصر الفاعلية غير المحدودة»، «عصر الارتقاء التنموي»، «عصر الاقتصاد الجامح» لقد كانت دول النمور الاسيوية مجرد دول هامشية.. تعانى من التخلف ومن التردى ومن الفقر، وهى معاناة لمسها كل من زار هذه الدول منذ أقل من ثلاثين عاما.. كانت تعانى من الحروب الطاحنة التى سحقت عظام شعوبها... كانت تعانى من الانقسامات ومن ديكتاتورية غاشمة... تم تحول كل هذا إلي: -

دول عصرية تكنولوجية تنعم بأعلى معدلات النمو الاقتصادي، بأعلى معدلات الدخول، بأعلى درجات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بأعلى نسب مساهمة فى التصدير وفى الناتج القومى الإجمالي، وفوق كل هذا بأعلى نسب المشاركة فى صنع المستقبل كما يجب أن يكون... دول صنعت فرصها الاقتصادية، أوجدتها من عدم، اعتمدت علي: التخطيط والتنظيم، التوجيه، الرقابة بشكل علمى وعملى فى كافة مجالات: -

(أ) الإنتاج المتطور بنظم إنتاج غير مسبوقة تكنولوجيا وفنيا وبمنتجات عالية الجودة متنوعة من حيث الشكل والحجم واللون والأداء والاشباع.

(ب) التسويق الفعال القائم على دراسة متعمقة ومتأنية لاحتياجات ورغبات العملاء والمستهلكين فى الأسواق المختلفة، ولقد راتهم الشرائية وعاداتهم وسلوكهم الاستهلاكي، وتصميم المنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار) بالشكل الذى يشبع هذه الاحتياجات ويتوافق مع القدرات وبصورة كاملة.

(ج) التمويل الميسر والمتاح بالكم المناسب، وفى الوقت المناسب، وبالشكل المناسب، وبالتكلفة المناسبة، ومن خلال قنوات تتمتع بالقرب الجغرافى والحركة والسهولة والسيولة والفاعلية والتبنى والتأييد والدعم والمساندة وبالشكل الذى يشجع المشروعات على الدخول إلى مجالات إنتاج جديدة، وغزو أسواق جديدة، والتعامل الفعال معها.

(د) تنمية الكوادر البشرية بإعتبارها الأصل الوحيد الحقيقى عالى الفاعلية الذى يستطيع أن يبتكر ويبدع ويعطى المبادرة تلو المبادرة سواء بشكل فردى أو بشكل جماعي، ويقوم من خلال هذا كله برفع الكفاءة الإنتاجية من جانبيها: -

الأول: تقليل التكلفة بالقضاء على كافة صور الفاقد، والتالف، والعاطل والمعيب، وغير المستغل، والمهدر، والضائع من عوامل الإنتاج والوقت والجهد والمال وبما يؤدى إلى تخفيض عناصر التكاليف المختلفة فى المشروعات.

الثاني: رفع وزيادة حجم الإنتاج وبمعدلات قياسية مرتفعة وبنفس عوامل وعناصر الإنتاج المتاحة وبما يعنى زيادة حجم الوحدات المنتجة كما وكيفا ومجالا وتنوعا... وفى الوقت ذاته بتكلفة أقل نظرا لانخفاض نصيب الوحدات المنتجة من عناصر التكاليف الثابتة... وبالتالى انخفاض التكلفة الكلية وبما يعنى قدرة أكبر على التسعير المناسب.

لقد اعتمدت دول النمور الاسيوية على استراتيجية اقتصادية عامة مستنيرة تقوم على امتلاك مزايا تنافسية

من صنعها... وعدم التعويل على المزايا الطبيعية التى لديها... أى لقد اعتمدت على ذكاء المعقول وعلى قدرة هذه العقول على ابتكار مزايا تنافسية قوية من صنعها مزايا تؤهلها لغزو الأسواق الدولية، واختراقها الواحد تلو الآخر، والتمركز بها، ثم التوسع والانتشار فيها، ثم التوجيه والتحكم والسيطرة عليها... لقد كانت اهم هذه المزايا هى المعلومات... فالمعلومات هى الدم الذ يجرى فى شرايين الاقتصاد الحديث، وبدونها يفقد الاقتصاد حيويته وقوته وأداؤه.

لقد اثبتت دول النمور الاسيوية أن العالم قد تغير، وأن علينا أن نتغير معه، وأن نمارس معه قواعد التعامل والحركة التى تضبط إيقاع التعايش فيه، وإلا كان علينا أن نفقد اتصالنا بالواقع... وأن ننكمش وأن نتلاشي... ونفقد تأثيرنا وأن يتخلى عنا من كانوا حلفائنا بالأمس.

... فهل يمكن أن تصبح مصر فعلا نمرا اقتصاديا؟

أن الإجابة ببساطة... نعم يمكن... نعم يجب.. نعم وحتما.. يجب أن تكون نمرا اقتصاديا... فنحن نملك كل الإمكانية... ويجب تحويلها إلى الفاعلية... تحويلها إلى أسس وقواعد لامتلاك مزايا تنافسية بقوة الاقتصاد المصرى الذاتية، وأن يدعم الاقتصاد المصرى تماسكه من خلال منظومة من الترتيبات الواعية الرشيدة التى تدعم قدرة الاقتصاد المصرى على التنافس دوليا، وعلى الغزو الاستراتيجى لهذه الأسواق.

إن الاقتصاد المصرى يمتلك مقومات ذلك والتى نوضحها فيما يلي: -

- يمتلك الاقتصاد المصرى قاعدة من القيم المجتمعية التى تحرص على المسئولية المجتمعية لكل من الفرد والمؤسسة، وعلى مسئولية كل منهما على اكتساب واكساب المهارات، وعلى عمل الفريق، وعلى الولاء للوطن وللمشروع، تلك التى أظهرت مدى قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة عقود متتالية من الحروب ومن الأزمات ومن الكوارث... وكم أظهر هذا الاقتصاد صبرا ومثابرة وجهاد وتواصل.

- أن قيم النجاح الحقيقية لدى العامل المصرى والفرد ترتبط أساسا بشعور جماعي، فالفرد لا يحقق ذاته إلا إذا انضم إلى فريق، وأن نجاح هذا الفريق هو نجاح للمشروع، وأن حق اختيار الفرد للفريق يكون هو القاعدة الرئيسية فى نجاح الشركة التى يعمل بها.

- أن نظام المكافأة والاثابة مرتبط أساسا بالاستمرار فى العمل وفى الشركة والولاء والانتماء لها والإخلاص فى تنفيذ سياساتها استرتيجياتها، ومن ثم فإن العاملين فى المشروع يصبحون أصحاب المصلحة الحقيقية فى نجاح المشروع، وبالتالى فإنهم يستثمرون ذاتهم فى مهارات قوة العمل.

- أن الاقتصاد المصرى مبنى على مجموعات الأعمال التى تأخذ الآن شكل الشركات القابضة، وكل شركة قابضة فى واقعها تمتلك عدة شركات تابعة، إلا أن الشركات التابعة فى واقعها أيضا تمتلك جانب من رأسمال مشروعات وشركات أخري، وأصبح العاملين فيها يمتلكون حصصا من أسهم الشركة ومن الشركات الأخري... ومن ثم فإن إمكانية استخدام الاسترتيجية الجماعية التنموية تصبح مؤكدة النجاح... حيث الإرتباط المالى لكل شركة بالشركات الأخري... يجعلها تعمل معا من أجل تعزيز نجاح كل منها فى نشاطها المتكامل.

- أن الاقتصاد المصرى يمتلك جهازا مصرفيا قابل للنمو، وقابل لاكتساب القوة، وقابل لاحداث التأثير الايجابى المترابط، قابل لأن يحول قروضه للمشروعات إلى مساهمات فى رؤوس أموالها، ومن خلال هذه

المساهمات يمكنه أن يتدخل لتعزيز قدرات النمو لصالح الاقتصاد، وفى الوقت ذاته لاضفاء مزيد من الفاعلية والحيوية لامتلاك دور أساسى ورئيسى فى السوق العالمى ليس المحلى فقط.

- أن الاقتصاد المصرى يمتلك مؤسسات تعليمية وتربوية لا زالت معطلة عن دورها الحقيقى فى ضمان توفير لكل فرد المهارات اللازمة للمشاركة فى العمل والإنتاج، ومن ثم فإنه قد حان الوقت للارتقاء بنظام التنشئة المهنية العملية وتنويعها، مع ضمان تمويل هذا النظام اجتماعيا ووفقا للمسار الذى ينبغى أن يتخذه الاقتصاد المصرى فى توجهه نحو القر الواحد والعشرين.

- أن الاقتصاد المصرى لديه قدرات فعالة ومرتكزات للإرشاد الإداري، لكنها لم تمارس دورها الحقيقى بعد، وبصفة خاصة فى الاهتمام بتمويل البحث والتطوير الذى يستهدف الإرتقاء بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وباعتبار أن البحث والتطوير أحد مقومات الحياة فى عالم اليوم وعالم الغد والمستقبل وبصفة خاصة فى مجالات:

- الهندسة الوراثية.
- الكيمياء الحيوية التخليقية.
- تكنولوجيا وصناعة المعلومات.

وتطبيقاتها فى مجالات الصناعة التحويلية، وصناعة الخدمات الرئيسية مثل البنوك والسياحة، والنقل والتأمين، والاتصالات والمواصلات، فضلا عن صناعة الأفكار والتى تعد المجال الأكثر رحابة مع عالم الغد.

- أن النظام الاقتصادى المصرى مبنى على أهمية قيام الحكومات المتعاقبة برعاية النمو الاقتصادى وهى مسئولية رئيسية، تحتاج من كل الحكومات القيام بدور رئيسى فى فتح الأسواق الخارجية أمام الإنتاج المصري، وفى رعاية تواجده من خلال الاصرار على مزيد من الجودة، ومزيد من الفاعلية، ومزيد من الأشباع.

- أن النظام الاقتصادى فى مصر لم يتحقق فجأة أو مصادفة، بل أنه نتاج تاريخ طويل، محوره أن التنمية الاقتصادية كانت ولا تزال جزءا من الدفاع عن الوطن، وأن النشاط الاقتصادى فى جميع مواقعه، كان يمثل أهمية أكبر من الجيش نفسه، وأن شعار مصر «يد تبني، ويد تحمل السلاح» يبرز فلسفة التواجد والاستمرار والتواصل الحقيقي، فالجيش الحديث لا يمكن أن يبنى أو يستمر من غير اقتصاد قوى حديث.

إن هذا ما لدينا... وأن هذا ما يمكن أن نواجهه. و المقارنة ما بين مالدينا وبين ما يمكن أن نواجهه سوف توضح عديدا من الفجوات الاقتصادية.. وتصبح مهمتنا العاجلة أن نغلق فى أقصر وقت هذه الفجوات الاقتصادية.

ما لدينا هو:

- مساحات شاسعة من الأراضى مليئة بكافة أنواع الخيرات فى باطنها على سطحها وحول شواطئها.. مساحات قابلة للاستغلال الفوري، وقابلة لممارسة كل الأنشطة الاقتصادية دون أى عوائق أو دون أى قيود وما بها وفيها وعليها غنى وكثيف وفعال ويعطى عائدا أو مردودا مرتفعا.

- اعداد هائلة من الباحثين عن العمل، وفى سن العمل، والراغبين فيه، ولديهم الخبرة والمعرفة والعلم والدراية، ويمتلكون مهارات أكثر من منافسيهم فى الدول المحيطة، وهذه الاعداد المتزايدة من الأفراد لديهم

القدرة على اكتساب المزيد، وعلى التحول المرن من نشاط إلى آخر.

- موارد رأسمالية ضخمة متزايدة ومتراكمة أغلبها غير مستغل والمعبأ منها داخل الجهاز المصرفى موجه أغلبه إلى الخارج، وما ليس معبأمكتنز فى اشكال مختلفة ينتظر الفرصة ليخرج من مكنه وينطلق ويوظيف ويمارس دوره الحقيقى فى الاستثمار والتوظيف والتفعيل الاقتصادي.

- كفاءات إدارية لديها العلم والخبرة، ولديها الولاء والانتماء، ولديها الاحساس الراق والدافع الذاتى نحو التقدم، والذى شهدته نتائج أعمالها عندما اتيح لها الفرصة فى إثبات الذات فى الداخل وفى التعامل فى الخارج.

أن هذه التوليفة من العوامل الأربعة المتوافرة فى الاقتصاد المصري، هى مقوم أساسى للنجاح، وهى الطريق الذى يمكن أن تعبر به إلى التقدم...إلا أن بقائها معطلة عن التوظيف والاستغلال سيؤدى بنا إلى مزيد من التخلف والتأخر... إن الانغلاق عن رؤية حقيقة ما نحن فيه، سيؤدى حتما إلى عدم قدرتنا على اكتشاف ما تواجهه، ومن ثم لن نستطيع تحديد الفجوات الاقتصاديةة التى علينا أن نغلقها... فى الوقت الذى تتجاوزها دول العالم وبمعدلات متسارعة... أن هذا كله وغيره يطرحان تحديا ضخما أمامنا... تحدى غير مسبوق من الناحية الفكرية والعملية.. تحدى فى الحصول علثى اجابات مقنعة عن أسباب. ما نحن فيه من تخلف رغم وفرة عوامل الإنتاج،... وعن أسباب تقدم النمور الاسيوية رغم فقرها فى الموارد.

أننا إذا تأملنا بوجه عام الصناعات الرئيسية التى سوف تشكل النشاط الاقتصادى فى عالم الغد سوف نجدها تدور حول: -

- صناعة الالكترونيات بالغة الدقة.
- صناعة التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.
- صناعة المواد التخليقية الجديدة.
- صناعة النقل الفائق السرعة والتعامل على المستوى الكوني.
- صناعة الاتصالات عالية الدقة والكثافة الوفرة والسهولة واليسر والإتاحة.
- صناعة نظم المعلومات وتبادل المعلومات وتخزينها وتشغيلها.

أن هذه الصناعات وغيرها، كلها صناعات معتمدة على القدرة العقلية الذهنية، وكل منها وأى منها لا يشترط مكانا معينا لإقامته، بل هو صالح للإقامة فى أى مكان... ويتوقف فقط على مدى توافر العقول والخبرات التنظيمية.... ومن هنا فإن امتلاك المزايا التنافسية سوف تكمن فى المقدرة العقلية، وأن تكنولوجيا العمليات تكمن فى صميم المزايا التنافسية، وأن أهمية الميزة التناسبية التى هى من صنع البشر تتجاوز أهمية الميزة الطبيعية لكونها مستديمة بينما الأخرى قابلة للنفاذ، وأن الوصول إلى هذه الميزة يتطلب توافر قوى عاملة ماهرة من قمة الهيكل التنظيمى إلى قاعدة هذا الهيكل أى من رؤساء مجالس الإدارة إلى العمال الحرفيين التنفيذيين.

أن المستقبل تكمن براعمه الآن فى الحاضر، وأن من لديه المقدرة العقلية سيكون لديه القدرة على ابتكار تكنولوجيا جديدة، ومن لديه العمالة الماهرة سيتمكن من تقليل تكاليف الإنتاج والتنافس دوليا بشكل فعال... أن ما تتنبأ به النظرية يسلم به الواقع.

لقد تحول العالم إلى بيئة تنافسية تصديرية تواجه منافسة شديدة بين انداد، وهى منافسة لا يمكن أن يكسب فيها إلا من كانت لديه القدرة على ايجاذ وتوليد وامتلاك مزايا تنافسية قوية... فهل لدينا الفرصة لأن نصبح نمرا اقتصاديا... نعم لدينا كامل الفرصة لتحقيق ذلك.

أن القرن الحادى والعشرين يفتح المجال والباب واسعا أمام تكنولوجيا العمليات وهوو ما يستدعى منا أن نشكل إدارة للتكنولوجيا، تكون مهمتها الرئيسية تحديث وتطوير التقنية، والدخول إلى عالم الإنتاج الكبير المتميز سواء فى مجالات الصناعة التحويلية أو الخدمات الإنتاجية أو الأفكار الابداعية... أن التكنولوجيا الجديدة لا تكسب بعض الوقت... ولكنها تكسب كل الوقت... وهو المجال الحيوى للمنافسةة الاقتصادية... وهى عملية تكاد تتوقف تماما على حسن إدارة الموارد البشرية التى تجعل من الممكن استيعاب التكنولوجيا الجديدة المتقدمة.

أن لدينا ومتاحة الآن فرصا متكافئة للفوز... ولكنها ليست بالقطع نتائج متكافئة فالعالم سوق مفتوحة أمام الكفاءة الاقتصاديةة... أن علينا أن نؤكد ذلك وأن نخرجه من شراك اللا وعى إلى ضياء الوعي، وأن نعى ونتدبر طرق وأدوات التواصل والاستمرار فنحن شئنا أم أبينا فى قلب الأحداث وفى اتونها المشتعل... ونحن نملك عنصر قوة لا يملكه غيرنا نحن نملك «عنصر الاستقرار» ذلك العنصر الخلاق الدافع للابتكار والانطلاق وما يعنيه ذلك من تهيئة مناخ فعال للتنمية الشاملة والمتكاملة، ويحتاج الأمر منا إلى استخدام معجلات النمو الاقتصادى التى سبق وأن جريت وأوضحها تاريخنا الاقتصادي، الذى حاول البعض طمسه ومحوه جهلا تارة وظلما وظلاما تارة أخري.

إن هذا يقتضى استخدام اليات جديدة ذات ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولي: آلية النمو بالخطوات السريعة أو النمو بالهرولة:

وهى آلية تقوم على اكساب المشروعات القائمة الآن اقتصاديات الحجم الكبير، أى استكمال وحدات انتاجها، وتحديث خطوط الإنتاج والقضاء بالكامل على كافة صور الفاقد والهدر الاقتصادى الذى أصبح القاسم المشترك فى العديد من الوحدات واتخذ صور العاطل وغير المستغل والمعيب.

وتكتسب هذه الآلية أهميتها فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى والخاصخصة، حيث تتيح زيادات رؤوس الأموال إمكانيات هائلة على ضخ مزيد من الاستثمارات فى المشروعات القائمة فى الاقتصاد. أن هذه الآلية تقوم على رفع كفاءة الشركات القائمة واصلاح خلل هياكلها المالية والإدارية والإنتاجية. وتحتاج هذه الآلية إلى وضع برنامج انجاز سريع للارتفاع بكفاءة التشغيل فى المشروعات المختلفة، وهى عملية تعطى لنا إمكانية الوصول إلى معدل نمو ١٢٪ سنويا، فى ظل تقديرات الأصول الإنتاجية غير المستغلة، والقابلة للاستغلال.

المرحلة الثانية: آلية النمو بالقفزات الواسعة:

وهى آلية تقوم على سد الفجوات القائمة فى الاقتصاد المصري، ويتم ذلك من خلال رؤية ديناميكية للتطور والاكساب الهيكلى لإمكانيات النمو والتوسع والانتشار ويتم ذلك من خلال تفريخ العديد من المشروعات الجديدة التى تحتاج إليها الاقتصاد القومى والتى تعمل على بناء الجسور والمعابر التى تربط بين الوحدات الإنتاجية المختلفة وتضيف لها طاقات وتتيح لها إمكانيات على زيادة حجم وتوسيع السوق وزيادة الدخول بشكل مضطرد تمكن من تعظيم الاستهلاك وتتيح فى الوقت ذاته طاقات ادخارية قوية تزيد من القدرة على الاستثمار والتمويل الذاتي.

الخطوة الثالثة: آلية بالطفرات الابتكارية:

تقوم هذه الآلية على إضافة الجديد المبتكر الأكثر غنى سواء فى منظور التواجد خارج الحيز الجغرافى الضيق الذى يتركز فيه السكن «ما يوازى ٤٪ من ساحة مصر»، أو خارج الأشكال التقليدية للنشاط الاقتصادى القائم على المواد الأولية التقليدية، وهى عملية تتم أساسا بدخول الدولة كمستثمر فرد قوى فعال لإقامة المشروعات بالغة الضخامة، وإعادة طرحها من جديد للاكتتاب فيها، وبذلك تصبح الدولة أحد المروجين الرئيسيين لإقامة المشروعات، كما تم التخطيط للتكامل الاستثمارى الذى تقوم به البنوك والمصارف لاستكمال العملية الإنتاجية التكاملية ويتم ذلك بقيام البنوك بالترويج للمشروعات التى تعمل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى سواء كانت صناعات وسيطة مغذية أو صناعات تكميلية أو صناعات نهائية وفى إطار مواكبة التطورات المتلاحق عالميا فى مجال الاستثمار الإنتاجي.

ولما كانت اليات النمو بالطفرة الابتكارية لا تتوقف على نمط معين أو شكل معين من أشكال الإنتاج إلا انها تحث وتدفع بشدة إلى التكامل الاقليمى وإيجاد التوازن الاستثمارى بنشرة على مختلف المناطق الجغرافية وإيجاد علاقات التشابك والترابط التشغيلية بين وحدات الإنتاج المختلفة على أوسع نطاق، وتوفير الرعاية والتأييد لهذه المشروعات.

أن هذه الخطوات الثلاثة، هى خطوات متكاملة ومتلاحقة، ومتتابعة، تعزز النمو والتنمية وتخلق وتتيح مزايا تنافسية رائعة تمكننا من اجتياز قيود ومحددات النمو الحالية وغزوو الأسواق الدولية... خاصة وأننا نشهد الآن حركة إعادة تنظيم عالمية واسعة النطاق، تجعل من كل القوى المتهمة بالتقدم، قوى مشاركة وأكثر تدخلا وارتباطا بواقعها وبعالمها.

أن الاقتصاد المصرى يملك بحق إمكانيات أن يصبح نمرا اقتصاديا، وليس هذا بمستحيل، فعمليات أوضاع التصحيح وأوضاع التطوير يمكنها أن تضمن تنمية متواصلة فى إطار من التوازن الاقتصادى الكلي، وبما يحقق الرخاء والازدهار وبفعل اليات فعالة لجذب وتخليق الفرص الاقتصادية شديدة الفاعلية.

أننا فى حاجة إلى منظومة فكرية توفر لنا الإطار الفكرى الدافع والحافز على النمو المتسارع، ذلك النمو الذى يبدأ بتوفير المدخرات، التى تتوجه إلى الاستثمار، والتى تخلق بدورها فرص عمل مجزية ومرتفعة الأجور وبما يسهم بزيادة الدخل، ويرفع من الطاقة الاستهلاكية للأفراد والجماعات، وبالتالى يسمح باتساع نطاق النشاط الاقتصادى ويؤدى بالتبعية إلى تحقيق نمو متواصل بخطوات سريعة وبقفزات واسعة وبطفرة ابتكارية.

أن هذا ليس ببعيد وهو ممكن وهو يجب.

والله الموفق والهادى لحسن السبيل.